

باقر سلمان النجار

الحدّاثَة الممتنعة في الخليج العربي

تحوّلات المجتمع والدولة



دار
الساقية

المحتويات

إهداء	٥
شكر وتقدير	٩
مقدمة	١٣
الباب الأول: بعض معضلات تحولات الدولة والمجتمع	٣٣
الفصل الأول: الدولة: سلطة تدهدا تضامياتها	٣٥
الفصل الثاني: الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية: الجماعة والطبقة في الخليج	٦٢
الباب الثاني: ولكم في العمالة الأجنبية حياة	٨٧
الفصل الأول: السكان والهجرة في الخليج	٨٩
الفصل الثاني: العمالة الأجنبية في الخليج: عمالة الرتب الدنيا	١٠٦
الفصل الثالث: قنوات استخدام العمالة الأجنبية في الخليج: تجميع المنافع	١٢٩
الفصل الرابع: العمالة الأجنبية والمسألة الهويةانية: معضلات الجيل الثاني	١٥٢
الباب الثالث: المرأة والمجتمع	١٧٣
الفصل الأول: المرأة وتحولات أول القرن	١٧٥
الفصل الثاني: المرأة والسياسة: المنتج والمحظور	١٩٢
الفصل الثالث: المرأة والاستهلاك: في دحض المقولة الشائعة	٢٠٧
الباب الرابع: التعليم ومعضلات التنمية البشرية	٢٢٩
الفصل الأول: سائق التعليم الجامعي في الخليج	٢٣١

الفصل الثاني: تحديات التنمية البشرية في دول مجلس الخليج:

مقاربة لمواقفها الإقليمية والدولية

الباب الخامس: الخليج وازدحام العمل: تحولات الناس والمكان

الفصل الأول: العولمة والأسرة وتحولات الناس

الفصل الثاني: المدينة الحديثة: جدل المكان والإنسان

الباب السادس: الهوية والجماعة

الفصل الأول: هوياتنا المتصارعة وحقوق المواطنة

الفصل الثاني: إثنيات وأقليات لكن مواطنون

الباب السابع: الثقافة والمثقفون

الفصل الأول: الثقافة وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين

الفصل الثاني: المثقف والانتاجي في الخليج

الفصل الثالث: الليبرالية الخليجية: جماعة تبحث عن فكر

المراجع

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

٢٥٢
٢٧٩
٢٨١
٣٠٢
٣٢٧
٣٢٩
٣٥٠
٤٢١
٤٢٣
٤٤١
٤٧٠
٤٨٩
٤٩٥
٤٩٩

شكر وتقدير

لطالما رغبت في أن يكون لي عمل بحثي شامل لمجتمع الخليج العربي يقترب في ذلك من الأعمال البحثية الرئيسية عن المجتمع العربي، تلك الأعمال التي جاء بها حلهم بركات عن المجتمع العربي، أو حنا بطاطو عن المجتمع العراقي، ولكن أن يكون إقليم الخليج مجال بحثي. لقد انشغلت بدراسة مجتمع الخليج العربي منذ كنت طالباً على مقاعد الدراسة في منتصف سبعينيات القرن الماضي، إذ حرصت آنذاك على حضور مقرر مجتمعات الخليج والجزيرة العربية للدكتور محمد غانم الرميحي في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة الكويت، الذي كانت له الريادة في الاهتمام بدراسة وتدرّس منطقة الخليج العربي في إطارها الكلي، كما له الفضل في إصدار مجلة الخليج والجزيرة العربية التي بقى رغم مرور أكثر من أربعة عقود على إصدارها مصدراً علمياً مهماً للدارسين مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. ولا أخفي أن ذلك قد شكّل لدي اهتماماً بحثياً ونظرة كلية إلى المنطقة أكثر من الاهتمام بمناطقها الفردية. فالمنطقة، رغم بعض الاختلافات التي قد تكون قائمة في بنائها الاجتماعي والاقتصادي وربما بعض الاختلافات الفرعية المتعلقة بتطور بنائها المؤسسي والسياسي وتنوعاتها الثقافية التي قد تكون أحياناً واضحة بل كبيرة، فإنها ككل تشكل كياناً جغرافياً وسياسياً واجتماعياً واحداً تجسده قواسم مشتركة كثيرة وكبيرة.

إن بعض أجزاء هذا الكتاب قد تكون ظهرت كمطبوعات في دوريات كمجلة المستقبل العربي ومجلة أبواب وعمروان وفي كتب عربية وفي الفضاء السائبري، وبعضها كان بتكاليف من منظمات دولية كـ "منظمة العمل الدولية" وغيرها، بل إن بعض أجزاءه

بعض معضلات تحولات الدولة والمجتمع

الباب الأول

الحدائق الممتدة في الخليج العربي

بعداً إيجابياً أو مذهبياً أو دينياً أو قسماً كما لا يمكن حلها بالقتال الصراخ مع الخارج أو لومه لبعض إختلافات الداخل. إن حل معضلاتنا لا يتم إلا بالأخذ بأسباب العصر في البناء المؤسسي لتحقيق أسباب النهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وهو نهوض لا يمكن تحقيقه بمسك جانب منه دون الآخر، وهي في حقيقتها عمليات من التحول تصيب المجتمع بكل قطاعاته ومؤسساته وجماعاته.

الفصل الأول

الدولة: سلطة تهددها تضامياتها

"إن المستور الذي أصبرناه ليس أكثر من تنظيم حقوقي لمادات معمول بها في الكويت. فقد كان الحكم في هذا البلد شوري بين أهله".

عبد الله السالم الصباح (١٩٦٢)

مقدمة

تفتقر المجتمعات التقليدية عموماً تلك التراتبية القائمة في المجتمعات الحديثة بين الحاكم والمحكوم، بل إن هذه المجتمعات تفتقر التمايز الطبقي القائم في المجتمعات الحديثة. وهي في النتيجة تفتقر أي حالة من حالات الثقافة الطبقية. من هنا، تحدث البعض من أبناء المنطقة بقدر من الرومانسية عن حالة مجتمعاتنا التقليدية في درجة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وبين الفقير والغني. وهي حالة لا يمكن مقارنتها بالمجتمعات المعاصرة. فصغر حجم المجتمع الذي كان حينذاك أقرب إلى القرية، تتجارب نيوت ساكنها من حكام ومحكومين ومن فقراء وأغنياء، وقلة الصراع فيها على مصادر القوة الاقتصادية والسياسية، التي كانت في واقعها مصادر محدودة في حجمها، كلها أمور لم تكن لتفود إلى حالة من "السعار" في

الآخر، يكمن جزء من مبررات وتفسيرات هذا الصراع في تلك التمثلات الاجتماعية القائمة في المجتمع: القبلية والرقية والدينية والطائفية والربما في مناطق السكن وجهويتها. وهي في جملها تقسيمات قد جاءت بعد ذلك مع نشوء الدولة وتشكل مؤسساتها كرمز للقوة وتمثلات السلطة فيها. وخلفت هذه التمثلات قدراً من الخلاف وربما الصراع داخلها كما هو الصراع عليها. وهو صراع تجلت فيه حيناً شكل التمثلات التي كانت قائمة أساساً في المجتمع، وأحياناً أخرى بعض التمثلات التي جاءت إليها من الخارج في أشخاص أو رؤى أو أفكار سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

١ - الدولة: إطلالة نظرية

رغم أننا نتحدث دائماً عن الدولة كأنها كيان موحد، وذلك كنتيجة لما قد يبدو عليه فعلها من مركزية، فإنها في واقع أمرها حالة أو ظاهرة متعددة الجوانب تختلف طبيعتها باختلاف سياقاتها الزمانية والمكانية وربما اختلافات سياقاتها الاجتماعية والثقافية والدينية. وأي محاولة لمعرفة ودراسة الدولة لا بد أن تضع في اعتبارها إطارها السكاني وبعداً الزمنى. فالدولة كيان لا يعمل إلا في إطار مكاني محدد، لكن سلطتها ونفوذها قد يمتد أحياناً خارج حدودها الجغرافية الجيدة أو القريبة. ومثل ذلك يعبر عن قوة الدولة وحجم نفوذها. كما أن وظائفها وتمفصل دورها في الداخل يجعل تدخلها وتشابكها في القضاء الاجتماعي والاقتصادي عميقاً بل مقعداً، وهي أنماط وعمليات من الفعل تبسط به الدولة سلطتها على مؤسساتها وتنظيماتها وتوظف أيدئولوجيتها لإخضاع الناس والمكان.

وتنظم علاقات الأفراد في الدولة الحديثة عبر نظام معقد من الحقوق والواجبات ولاخصصية المنافع والمكافآت، وهي أمور تحددها الأطر القانونية والأنظمة الدستورية التي تتحول من خلالها مواقع الأفراد في المجتمع من رعاية للحاكم إلى

1 David Held et al. *State & Society*, Oxford, Open University Press, 1983, p.1.

علاقة الأفراد والجماعات، لأسباب متعلقة بأصولهم العرقية أو القبلية أو الدينية أو المذهبية. هي مجتمعات بسيطة لم تكن كثرة الثراء والقوة. كما لم تختبر كثيراً من نماذج السلطة الحديثة وقمع الدولة. فهي في ذلك تمثل حالة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية لم تكن في مسارساتها ومؤسساتها تحمل شيئاً ذا علاقة بما يسمى جينولوجية الدولة *geneology of the state*. فموقع شيخ القبيلة وسلطته تختلف عن سلطات الحاكم أو الرئيس في الدولة الحديثة، فهو، أي شيخ القبيلة، قد يمتلك القوة لكنها لم تكن تلك القوة المعتمدة على القهر في مواجهة المختلف. فإدارة أفراد الجماعة كانت تعتمد في جملها على الأعراف والتقاليد والقيم وربما التعليم الدينية أكثر من القوانين والنصوص المكتوبة. وهي لذلك لم تكن تقود إلى حالات من التمرد التي يتنازع فيها في مجتمعاتنا المعاصرة. وبذلك، أقيمت على الدوام إمكانية الحل من الداخل بين الحاكم والمحكوم وهي حلول تقوم على الترضية وشراء الولاءات للناصر الاجتماعية التي تعتمد عليها قوة الحكم أو تخشاه. وعموماً إن الجماعة التقليدية تنصف في الغالب بقدر كبير من الانساق والتماثل، الأمر الذي لم يكن يفسح لأفرادها قدراً من الاستقلالية أو التمرد. وهو تماثل يعطي المجتمع قدرة على إعادة إنتاج نفسه باستمرار دون إحداث أي نوع من الاهتزاز أو الاضطراب. وهو ما جعل العلاقة القائمة ما بين الحاكم والمحكوم تتسم بقدر كبير من الشخصانية، كما أن التحالفات القائمة بين الحاكم والقبائل والعائلات الأخرى كانت تقوم على مجموعة من المنافع المتبادلة للحفاظ على أمن الإمارة وشرعية الحكم.¹

إنها حالة لا يماهى فيها السياسي كثيراً في شبكة علاقات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية. وفي الواقع هذا التماهي إنما جاء مع التقيد الذي خضعت له مجتمعات المنطقة في مؤسساتها وأفرادها وأنماط معيشتها، بالإضافة إلى التدفق الكبير للعمل الأجنبي بأجناسه وأعرافه وإثنياته المختلفة، ومع اشتداد الصراع على القوة ومصادرها في المجتمع، بل الرغبة في الاستحواذ على هذه المصادر وربوعها من البعض دون

1 Pierre Clautress, *Society against the state*, Zone Books, New York, 1989, pp.204-212.

2 James Onley and Suliman Khalaf, "Shalshiy Authority in Pre-oil Gulf: A Historical-Anthropological Study", *History And Anthropology*, Vol.17, No.3 (2006) pp.189-206.

الثقافية والاجتماعية ذات القدرة على الاستمرار في فضاءات حدائقها. من الناحية الأخرى إن هذه الموجهات الثقافية المؤسسية قد تنزع بمنهجية أن تكون مصدر اضطراب وصراع وتغير في المجتمع عندما تعجز عن التكيف مع التغيرات الحادثة.^٢ ويتبع هذا الاضطراب أو الصراع من حقيقة أن جزءاً من التناقض هو ناتج من الأنظمة نفسها أو من مصفوفة الموجهات الثقافية عينها التي تعمل هذه الأنظمة في نطاقها. بمعنى آخر: طبيعة الأنظمة ذاتها والقضائيات التي تعمل من خلالها أو الضغوط التي تخضع لها قد تولد شخات من الصراع، وثانياً يأتي هذا التناقض أو الصراع من محاور فرض هذه الرؤى والموجهات الثقافية الخاصة أو محاولة مد تطبيقها على المجموعات المؤسسية الأوسع، وثالثاً أن يكون هذا الصدام نتيجة للصراع بين مصفوفة المرجعيات المختلفة وما تشمله هذه المؤسسات المختلفة من مصالح. من هنا إن عمليات الصراع والحركات الاحتجاجية هي سمات متداصلة في المجتمعات البشرية وتؤثر في الأبعاد التنظيمية والرمزية للتغير الاجتماعي.^٣ وهي عمليات تتوغل إلى تطور مؤسسي في جهاز الدولة وطريقة أدائها وظائفها أو إلى ما قد نسميه اختطاف الدولة ثم جنوحتها قدر كبير أو صغيراً من الانحيازية وممارسات لانتهى الصراع على الدولة إنما تعمل على تأجيله أو تأجيله. وهي حالة قد تنقد في بعض الأحيان إلى دخول هذا القطر أو ذاك في دوامة من الصراعات الآتية أو السياسية أو الدينية قد تتخللها استراحات لا يحلها إلا مدخل الصلح الاجتماعي والإصلاح السياسي. والدولة لا يحكمها نمط واحد كما أنها لا تأتي في كل المجتمعات على وتيرة واحدة، ولا يحكمها إطار مرجعي مُحدد، لكن التغيرات التي جاءت على العالم خلال العقدين أو الثلاثة الماضية قد قربت بين هذه الأنماط أو خلقت قدراً من القواسم المشتركة فيما بينها، لكنها لا تجعل منها كياناتاً موحداً من حيث الطبيعة والفعل. فالدولة هي نتاج لسياقات المجتمع: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وربما الدينية ويُخلق فيها أو عند القائمين عليها صراع على طبيعة القيم التي يجب أن تكون مُحددة لمسارها: بين تأكيد لمساواة الأمن والقوة والاستقرار والسيادة في مقابل قيم

٢ المصدر السابق، ص ٢١.

٣ المصدر السابق، ص ٢٠.

مواطنين في الدولة عبر أنظمة قانونية عامة لا شخصية فيها. وتحدد الطبيعة الثقافية والسياسية للدولة قدرتها على تبني الذهاب في طريق إدمان مكرزاتها المختلفة عبر العمليات السياسية والبرامج الاقتصادية التي تبذلها الدولة. فكلما اتسعت عمليات الاندماج بمستوياتها السياسي والاقتصادي، وشملت في ذلك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة ضمن أطر قانونية لا شخصية واضحة المعالم، استطاعت الدولة أن تتجاوز أحد معضلات استقرارها وتزبد قدرتها على الاستمرار والتكيف. وتشكل الديناميات المؤسسية في الدولة من تقاليد المجتمع الثقافية ودرجة قابليتها للتكيف مع التغيرات التي تخضع لها كما طبيعة بيئة المجتمع السياسية وموقعه، أي المجتمع، في النظام العالمي أو في النظام الإقليمي الخاص. ودرجة ارتباطات النظام الإقليمية والدولية تحدد كذلك درجة وسرعة التغيرات الممكنة في هيكل الدولة وفي علاقاتها بمجتمعها وفي قابلية هذا المجتمع على التغير أو الإقدام عليه.^٤ وعند تحليل طبيعة الدولة لا بد من الأخذ في الاعتبار الأمور التالية: أولاً بناء السلطة والمفاهيم التي تتأسس وفقها أو تفهم أو تمارس العدالة في المجتمع، ثانياً طبيعة وبناء القوة السائد وتجلياته في العمليات التنافسية وفي الصراع السياسي. وهو صراع إما أن يتأسس على أساس طبقي أو عرقي أو ديني وإما أن يأخذ مستويات دينية أدنى (صراع المذاهب والطوائف) أو قلبية، ثالثاً العناصر التي وفقها يتأسس البناء الهرمي: الطبقي والاجتماعي في المجتمع، رابعاً المحددات التي تتم وفقها عضوية الأفراد في التجمعات والجماعات القائمة. وهي محدّدات تؤثر عموماً في السياسات الكبرى المبنية في المجتمع وفي الرؤية لمشكلاته. وهي أسس مهمة في تحديد درجة تبني المجتمع مداخل محددة في الاندماج: المعنوية والقانونية والتراسلية أو درجة قابليته لتبني ذلك، وتحديدًا في المجتمعات التي تمثل هذه المكونات أساس الشرعية فيها. وهي أسس لديها قابلية للاستمرار في المجتمع، بل القدرة على الاستمرار عبر حقب تاريخية مختلفة قد تذهب عميقاً في التاريخ، فبعض هذه الأسس التقليدية لديها قدرة خارقة على تقادي التطورات التكنولوجية والارتباط بصورة أكبر ببعض الموجهات

١ المصدر السابق، ص ١.

2 Ali Kozanigil, *The State in Global Perspective*, Paris, UNESCO, 1986, p.21.

ما يخلق مجتمعاً ضعيفاً تشكّر فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويتشر فيه الفساد والمحسوبية ويعمل الأفراد لمصالحهم الشخصية وتوزع المنافع والخدمات في ضوء اتصالات الأفراد الانبئية ودرجة قربهم من مركز السلطة أو الماسكين بها.^١

إذاً، إن طبيعة العلاقة التي تتسج بين الدولة والمجتمع تأثر بدرجة تطور مؤسسات الدولة والقائمين عليها، كما تأثر بدرجة تطور القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، أي أن يملك المجتمع مصفوفة من المقومات الثقافية والسياسية والاجتماعية تحوّل، كما يقول الأستاذ امحمد مالكي، ندأ وطرفاً في بداية صياغة العقد الاجتماعي الجديد الذي يمنع نقول الدولة وانباعها للمجتمع.^٢

٧- الدولة التضامنية في الخليج

لا تنطلق في تفسيرنا مجمل التحولات التي أصابت المنطقة على مدى العقود القليلة أو الكبيرة الماضية من نظرية محددة، لكن تفسيرنا يعض الظواهر والمشكلات قد يأتي متسقاً مع إحداهما دون الأخرى. وقد لا نخلف مع الرأي القائل إن النفط، كما أمرنا سابقاً، قد مثل المحرك الذي جرر معه كل التحولات التي جاءت على المنطقة، لكنه قد لا يعيننا على تفسير الكثير مما نحن فيه أو ما قد نتحوّل إليه، بل لا يعيننا على تفسير تلكزات البعض أو ارتداده. فبعد نظرية الدولة الرعية The Renter State التي راجت تفسيراتها مع إصدار لوشيني والبيلاوي كتابهما الدولة الرعية في الوطن العربي نزعنا الكثير من الدراسات نحو تفسير الكثير من السياسات والتوجهات والمصاحبات على صعيد الممارسة الرسمية وعلى الصعيد المجتمعي العام في ضوء المتطلبات التي تفرحها النظرية الرعية. وهي نظرية تختصر الحالة الخليجية في النفط أو الحاجة إلى الأمن في المنطقة، وهي حاجة تزيد الطلب عليها منذ سقوط نظام الشاه وسجي، الجمهورية الإسلامية في إيران في سبعينيات وتمانينيات القرن الماضي وما بدأ بعد

١ مصدر سابق، ص. ٩٤.

٢ المصدر السابق، ص. ٧٩.

العدالة والمساواة والحرية. ورغم أن البعض قد يعتقد أن الأخذ بالأول يخلق دولة قوية ومتضخمة، فإن موازنة ذلك بالثق الثاني ينحو بالدولة نحو الاستقرار ويعزز شرعيتها، أو أن تكون الدولة مفتوحة على كل الأفكار ونماذج الحكم... وبين الاحكام إلى نموذج محدد قائماً على أيدولوجيا أو دين ولربما مذهب أو مدرسة فقهية معينة.

إخفاق الدولة في تحقيق تغير سياسي رغم ما قد تبدو عليه من قوة تسلطية فائقة إنما يقود إلى إخفاقات أخرى على صعيد قدرتها على إدارة الملف الاقتصادي كما إدارتها المسألة الاجتماعية والثقافية، وهي إخفاقات تعمق أزمة شرعيتها السياسية وتزيد درجة الصراع على الدولة بوسائل غير مألوفة النتائج.^١

ويقدم جويل مغدال Joel Migdal تصنيفه للدولة القوية مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع. فالدولة القوية بالنسبة إليه هي تلك الدولة ذات الغافل في مجتمعها وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها. إذ تُعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين المكونات المختلفة للمجتمع. كما تطور في هذا المجتمع الروابط الألفية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة والمؤطرة في الأحزاب السياسية والثقافات وتنظيمات المجتمع المدني. وتكامل فيها تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وتنظيمات المجتمع على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية وإنما جوهر الخلاف يقوم على الاختلاف في طبيعة البرامج والسياسات. ويربط مغدال هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت شوطاً في طريق الديموقراطية. وفي المقابل إن الدولة الضعيفة، وفق مغدال، هي المأجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه. وهي في هذا تتخذ موقفاً عدائياً منه وتناهض تنظيماته المدنية وأحزابها السياسية، وتعدم فيها الثقة بالدولة. وترتع الدولة في هذا النموذج نحو تركيز الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة واللين والاتصالات الانبئية الأخرى

١ مي مجيب مسعد، الأقطار مطالهم في مصر بين الضمين والامتداد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص. ٧٩.

2 Raymond Plant, "Jürgen Habermas and the Idea of Legitimation", *European Journal of Political Research*, 10 (1982) p.342.

العمل السياسي، وفي أعمال "الجهاد" التي تقومها منظمات إسلاموية جهادية في أفغانستان سابقاً وفي العراق وسوريا واليمن وليبيا، وانخراط بعض دول المنطقة في أعمال حرية ظاهرة ومسترة في بلاد الشام والعراق وليبيا واليمن، إن هي إلا تعبيراً عن هذه التحولات، وهي حالة لم تهددها مجتمعات المنطقة من قبل بل كانت تنأى بنفسها عن الانخراط في صراعات حرية مكشوفة في المنطقة العربية العربية وخارجها، وهي كلها تحولات تعمل داخلها مصاحبات سياسية وأخرى اجتماعية وثقافية غير منظورة.

وما نريد قوله هو أنه ليس كل ما ينطرح من مطالب سياسية قابلة للتحقق على المدى القصير والمتوسط، بعضها لأسباب بطيئة البناء السياسي والاجتماعي والثقافي ذي القابلية الأقل للتغير السريع، أو لانعدام الرغبة في إطلاق التغيرات على مصراعها وخلق حالة من القوضى ليس على الصعيد القطري فحسب وإنما هي كذلك على الصعيد الإقليمي الخليجي ككل، أو الخوف من أن الخضوع للضغط وتحقيق المطالب قد يفتح شهية المطالبين للمسائل الكبرى وهي مسألة تخفيف الأنظمة في الخليج، فهي في اتجاهها نحو تحقيق بعض هذه المطالب تنزع أن تكون أدنى مما نظره أو تطالب به قوى المجتمع من ناحية وأن يأتي تحقيقها وفق رغبة منه وليس خضوعاً لضغط من هنا أو هناك، وأن تحقيق ذلك قد يأتي ولكن بعد حين. كما أن تحقيقه لا بد أن يُرى عموماً على أنه الرؤية الأفضل والأنبج للمجتمع. كما أن امتناع النظام عن تحقيق بعض الرغبات أو المطالب قد يري على أنه أولاً لا يرغب في أن يولد في بعض حالاته مبنياً رأي قطاع من السكان دون الآخر، أو ثانياً اعتقاده أن نزوعه نحو تحقيق مثل ذلك قد يجلب عليه نقداً وربما عناداً جماعية أو فئة بعينها، وهنا إن أحد الأكاديميين الكويتيين يعاق على محدودية التغير في الكويت التي هي الأخرى حالة قد تبدو متقدمة على بقية أقطار المنطقة بالقول:

نظامنا السياسي محدود وأحياناً محدود جداً، ورغم ما يبدو فيه من إمكانيات، فهو نظام وراثي، محكوم دستورياً، الإصلاح فيه بطيء، وأحياناً بطيء جداً، والأهم من ذلك أن موازين القوى محسومة، وهي بيد السلطة. فمن يريد المشاركة عليه أن يدرك (هذه المحدودية

ذلك من تهديدات تبرزها الدولة الإسلامية في إيران لغيراتها في الخليج، وبعد ذلك جاء دخول المنطقة في ثلاث من الحروب الإقليمية حتى موجة الثورات العربية منذ عام ٢٠١١ التي أطاحت بأنظمة قائمة ومددت الأخرى، كما أن الحروب الأهلية في سوريا والعراق ذات الأبعاد السياسية-الدينية والحرب في اليمن، التي سمعت أصداؤها في جوانب المجتمع في الخليج، وهي أحداث جعلت من الأمن فيها حاجساً مقللاً لدول المنطقة كما هي للدول الغربية بجانب أنها حملت شعارات دينية ومذهبية بالإضافة إلى التدمير المنهجي للدولة في العراق، أثارت قدراً كبيراً من القلق على أمن المنطقة واستقرارها.^١

ولم تكن المعالجات السياسية والأمنية والعسكرية التي تبنيها المنطقة في سوريا والعراق كما هي في اليمن إلا لتضيف المزيد من القلق المستقبلي للمنطقة، وتدخل المنطقة في التزامات مالية وأخرى عسكرية لها مصاحباتها المستقبلية على المنطقة مجتمعاً ودولة.

وأعتقد أن حجم التغيرات والتحولات التي جاءت على المنطقة، بعيداً عن عالمي النفط والأمن أو بسببهما، تذهب بعيداً عن الحصرية التي لا تساعد نظرية الريعية في أطوارها الأولى إلا في الطاقة والأمن. وهي جزئية قد لا تساعد مقولة الريعية على إدراك وفهم حجم التحولات التي أصابت الدولة في علاقتها بالمجتمع أو كليهما خلال العقود القليلة الماضية. وهي تحولات تكاد أن تكون جذرية في بعضها أو قد لامتست الجذرية في بعضها الآخر أو عجزت عن اختراق القشرة إلى الجذر في جوانب أخرى، كالتغيرات التي جاءت على الأسرة الخليجية وفي علاقة النساء بالرجال وفي تغير طباعهم وأنماط حياتهم وسكنهم والتوجهات والاتجاهات التي يتبنونها حيال الآخر ونحو أنفسهم وما يحيط بهم. كما أن طليمة علاقتهم بأنظمتهم السياسية وما يطرحونه من مطالب في الإصلاح وتقدم لسياسات دولهم في الداخل والخارج وممارسات بعض رموزها، التي قد تبدو أحياناً متجاوزة للحدود التي تعارف عليها المجتمع وغيرها، كلها أمور توضح حجم التغيرات التي جاءت على هذه المجتمعات. من الناحية الأخرى إن انخراط الكثير من الفئة الشابة في

١ Muzhar al-Zo'oby and Birel Buskan, *State-society Relations in the Arab Gulf States*, Gerlach Press, Berlin, 2015, pp. 1-10

العلاقة بينهما. فطبيعة العلاقة القائمة فيما بينهما ليست علاقة بين مؤسسات للدولة من ناحية، ومؤسسات للمجتمع من الناحية الأخرى، بل هي في جل سياساتها لا تنزع نحو تجاهل الحالة التي يقوم عليها المجتمع. فالعائلة والقبيلة والدين ولربما الطائفة والجماعة الإثنية هي الأسس التي يقوم عليها المجتمع والأسس التي تشكل في إطارها علاقة الدولة بالمجتمع ومن ثم سياساتها. فالقول مثلاً إن النفط قد حرر مؤسسات (عائلات) الحكم في الخليج من المجتمع يتجاهل حقيقة أنها في عمومها عائلات ليست منفصلة عن المجتمع إنما هي متداخلة معه عبر القنوات القرابية والاجتماعية والثقافية وأخرى تعاضدية تحتاج كل منها إلى بعضها الآخر: مؤسسات المجتمع كما هي عائلات الحكم.

بالإضافة إلى ذلك، لم تأت العائلات الحاكمة في الخليج من خارج الإطار الجغرافي والإقليمي للمنطقة، كما هي الحالة الأردنية والعراقية والمصرية سابقاً، إنما منلت أحد المكونات التي يتشكل منها المجتمع، وهم في ذلك يدخلون في روابط تنسب مع بعض العائلات على الصعيد القطري أو على امتداد المنطقة. وليست حالة القطبية التي تحدث عنها جيل كرتستال في كتابها النفط والسياسة في الخليج قائمة على أرض الواقع. ف شبكة علاقاتها التعاضدية، أي مؤسسة الحكم، تتداخل فيها الأطر القبلية والعائلية والدينية والمذهبية، بمعنى أن علاقاتها تتجاوز ما يمكن أن نطلق عليه "الأحادية التضامنية"، أي أنها تحرك في إطار تضامني واحد، كان يكون قليلاً أو عائلياً أو مذهبياً أو إثنيّاً فقط، بقدر ما أن طبيعة موقعها على رأس السلطة واعتلائها كل مصادر القوة الاقتصادية والقوة السياسية، يدفعها نحو نسج علاقات عابرة للتضامنية الأحادية ونحو قدر أكبر من التضامن القائم على أكثر من جماعة أو قوة في النسج الاجتماعي القائم. وحتى في مراحل توتر علاقة مؤسسة الحكم مع إحدى هذه التضامنيات، كالقبيلة أو المذهب، فإنها قد تنزع نحو تقليص علاقاتها بها ولربما قد تتخذ بعض الإجراءات الحادة من منافقها في التوظيف والإسكان والخدمات أو المحد من منافع بعض رموزها، لكنها لا تلجأ لنحو إحداث القطبية الدائمة معها. وقد تقدم نماذج الأحداث التي مرت بها الكويت والبحرين خلال السنوات الممتدة من ٢٠١١-٢٠١٦ شواهد على أن علاقات مؤسسات الحكم مع إحدى تضامياتها

والضوابط الكبيرة والمكثفة في عمله السياسي). من المتوقع أن تحدث قفزات إصلاحية هنا أو هناك، لكنها لن تحدث بعيداً عن ميزان القوى، على الأقل ليس على المدى المنظور.^١

كانت رغبة إعطاء المرأة حق قيادة السيارة والحضور في الفضاء العام قد تأخر حتى صدور المرسوم الملكي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الذي يمنح المرأة حق قيادة السيارة، وهو قرار لم يصلر إلا بعد أن تمكن النظام من احتواء رد فعل المؤسسة الدينية التي هي الداعم الأساسي لمؤسسة الحكم، والتي يقوم عليها جزء من شرعية النظام. كما يستمد النظام منها جزءاً من القوة في صراعه مع الخارج أو في موقفه من بعض "صراعات" الداخل وفي الموقف من بعض الأقليات الدينية. وهي مواجهة لا تكسب النظام كبيراً خاصة في مرحلة بدت فيها التوظيفات السياسية للدين في الصراعات السياسية وصراع النفوذ والقوة على صعيد الداخل كما هي على صعيد إقليم المشرق العربي، السمة البارزة في سياسات دول الإقليم، بغضينة العربية والقارسية، وهي مسألة تنفي ما تطرحه بعض الدراسات السابقة من استقلالية autonomy الدين عن الدولة في مجتمع الخليج العربي أو تلك القائلة إن النفط حرر الدولة ومؤسسة الحكم من المجتمع. كما سري إن هذا يؤكد من جديد أن النظام ومؤسسات الحكم، لا تزال بحاجة إلى المجتمع أو بعض أطرافه، مشدودة إليه عبر قنوات عدة من تواجج العلاقة التقليدية والجديدة، المستمرة والمعلنة. وهي علاقة تأخذها مؤسسة الحكم في الاعتبار عند سن قراراتها التي في الغالب لا تصاغ ضمن الأطر المؤسساتية والتراثية القائمة في المجتمعات المتقدمة، إنما هي مداخل لها منطقها الخاص بالدولة-العائلة، الذي قد لا يكون بالضرورة متسقاً مع النظام المؤسساتي الحديث وإن أخذ ببعض شكلياته.^٢ بتعبير آخر: الدولة والمجتمع في منطقة الخليج العربي لا يمثلان كينونتين منفصلتين عن بعضهما بعضاً بحدود وعياكل ومؤسسات واضحة تنظم فيهما العلاقة بين الدولة والمجتمع كما هي في المجتمعات الحديثة، بل هي حالة تسميها فيها

١ صحيفة الوصل البحرينية، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

2 Jill Crystal, Oil and politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University Press, Cambridge, 1990.

قد تعرضت للاهتزاز وليس القطيعة. فجزء من الاستقرار السياسي للنظام وتجاوز الهزات الداخلية والتأثيرات الخارجية يعتمد على إحداث قدر من التوازن في منافع هذه الجماعات وحاجات أفرادها. وهو توازن قد يميل إلى البصر دون البصر الآخر وفق معطيات التراتبية الاجتماعية الداخلية كما هي وفق ما تتخذه هذه التضاميات من مواقف معاضدة أو معارضة لمؤسسة الحكم، أو وفق المكافحة التي تشهدها فيها مؤسسة الحكم أو من يؤثر فيها، أو الصورة التي تحملها مؤسسة الحكم عن هذه التضاميات. وبضاوت في هذه التراتبية ثقل وأهمية الجماعة التضامية من مجتمع إلى آخر في الخليج، وربما من مدة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد. فقيمة المعيار القبلي في الكويت مثلاً يختلف عنه في البحرين عنه في قطر أو سلطنة عمان، كما أن المعيار المذهبي قد يبدو أكثر بروزاً في الحالة الكويتية والبحرينية عنه في الحالة القطرية والإماراتية التي يبرز فيها المعيار القبلي بصورة كبيرة، كما أن المعيار الجهوي يبدو أكثر قوة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان عنه في المجتمعات الخليجية الأخرى الصغيرة. فالعلاقات التراتبية لأهل نجد مثلاً تملو كثيراً أو قليلاً عن المواقع التراتبية لأهل الحجاز عنها لاهل نجران والمنطقة الشرقية.

بمعنى آخر: هذه التضاميات قد تأخذ صيغاً ومسميات لكنها تفتقر عن حصص الجماعات والأفراد في مركب القوة القائم. فمواقع الثقل مثلاً لجماعات "الحضر" تختلف عن مواقع الجماعات غير الحضرية كالبدو والأرياف، كما أن مواقع الجماعات القبلية ذات الأصول النجدية الواضحة "الأصيل" قد تختلف عن مواقع تلك الجماعات ذات الأصول القبلية غير الواضحة "اليسري". كما أن مواقع الجماعات "القبلية" تختلف عن مواقع "الهولة"، أو مواقع السنة تختلف عن الشيعة، أو موقع من يرفون بأصولهم العربية مقابل ذوي الأصول الفارسية، أو موقع الرجل مقابل المرأة، أو مواقع المواطنين مقابل الأجانب، أو مواقع الخاصة مقابل العامة. هي مراتب ومواقع ذات علاقة بمركب القوة القائم. قد تستعصي على التغيير الشامل والسريع، فالإطاحة بها قد يطيح بالمجتمع أو يحمله عرضة للاهتزاز، وتغييرها يحتاج الكثير من الجهد والوقت واستعداد الأفراد قبل الأنظمة للتخلي عن فائض القوة لديهم لمصلحة نقص القوة عند الآخرين من أفراد المجتمع.

وتنخر المنطقة بأمتلئة وتجارب لدول كيف أدى نزوعها نحو إحداث التغيير السريع والشامل في مركب القوة التقليدي القائم إلى حالات من القوضى لم تنفد منها بعد. فمحاولات إحلال مركب جديد للقوة يقوده العسكر وتقوم على الأيديولوجية الماركسية عوضاً عن التوازن التقليدي القائم بين تضامياته القبلية والطائفية أدخل المجتمع الأفتاني في حالة من القوضى لم تعاف منه أفغانستان حتى الآن. كما أن تدمير الدولة في العراق، رغم كل ما قيل عن انحيازاتها أو نزعاتها الطائفية ونزوعها الأيديولوجي، قاد إلى اهتزاز في شكل التوازن القائم بين تضاميات المجتمع العراقي القبلي والطائفي والاثني، وهو اهتزاز قاد إلى انشطار في المجتمع قائم على أساس عرقي: عربي مقابل كردي، وآخر طائفي: شيعي مقابل سني، بل إنه اهتزاز قاد إلى شكل من أشكال الدولة المهيمنة التي قد تنخرج منها دويلات أخرى قائمة على أسس عرقية أو دينية، وهو الأمر الذي يحدث الآن في العراق، وقد لا ينتهي الأمر بعداً عند سوريا.

لقد خلقت هذه الأمور نزعة عند الدولة-العائلة نحو كسب الداخل من المجتمع في جله أو جزئه، وهو كسب يأتي عبر مداخل وطرائق مختلفة: بعضها تقليدي لا زال يعمل به، وبعضها الآخر مستحدث مع التطور الذي جاء على الدولة والنشاطات الاقتصادية الجديدة. فالوظائف والترقي الوظيفي والهبات والمطايا والمكرمات و"المرهات" ووهب الأراضي والقروض والتسهيلات في الإجراءات الحكومية والتسهيلات البكية والخدمات، وقد يمتد هذا لسلسلة دينون فردية أو إلغاء رسوم حكومية أو توزيع حصص في المناقصات والاستثمارات الداخلية، كل تلك مداخل تؤكد تلك العلاقة القائمة بين النظام-العائلة، والمجتمع، وهي علاقة تجعل المتنافسين منها من بعضها أو من أي قدر منها على درجة ما من القبول قد تملو عند البعض أو تنخفض عند البعض الآخر، لكنها في عمومها تؤكد قيام هذه العلاقة وليس انعكاسها. وما الإجراءات التي تتخذها بعض الدول حيال متفديها أو مدارضها من حجب لبعض أو جل المنافع والخدمات أو تنفي بعض الإجراءات الأكثر شدة التي قد تمتد إلى "سحب جنسياتهم"، إلا انعكاس لهذه العلاقة القائمة بين الدولة-العائلة والمجتمع. فقبول ما هو قائم له منافسه على الفرد والجماعة، والارتداد عليه له انعكاساته الضارة

على الفرد كما هو الأمر على جماعته القبلية أو الإثنية أو المذهبية. الفرد هنا لا ينظر إليه خارج إطار جماعته التضامنية بقدر ما ينظر إليه على أنه جزء من جماعة تنضرب بمواقفه وأعماله. حجم منافع الفرد تغير عن حجم موقفه في جماعته وقوة أو بعده من الدولة كما هي قدرته على التأثير في جماعته التضامنية ودفعها نحو أن تكون امتداداً لما هو قائم لا مرتدة عليه.

وتقوم فكرة علاقة الدولة بالمجتمع على فكرة ضبط المكون المحلي بتضامياته المختلفة، وهي عملية قد لا تسبقها كثيراً المداخل التقليدية القائمة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعة التضامنية في ضبط أفرادها بالأعيان والمعاملات أو حتى بعض التكوينات التقليدية المعالة في أطرها، وهي مداخل لا يبدو أنها قد باتت ذات فاعلية في ضبط الجماعات والأفراد وتقدم حالة الانفلات التي جاءت على بعض التضامنيات المحلية في البحرين والكويت وربما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خلال النصف الأول من هذا العقد، وتدفق بالحاجة إلى تبني بعض المداخل الحديثة في إدارة الأفراد والجماعات التي تقوم على فكرة الضبط عبر المشاركة أكثر منه على فعل الضبط وحده الذي يبدو أنه في جله أمهي.

وتحتل الجماعات الطارئة والجديدة على المجتمع، مهما امتلك بعضها من عناصر القوة المالية، مراتب أقل في مركب القوة القائم، وهي جماعات، خصوصاً في أجيالها الأولى، تتسم بكونها ذات طبيعة وظلية يسهل ضبطها وقد جيء بها لإضعاف أحد أو كل التضامنيات الأخرى القائمة أو تسيع قوتها في العمليات الانتخابية التي قد تجري أو لإضعاف صراع أحدها مع السلطة. بكلمات أخرى: هي توظف كأحد الجماعات المؤثر في مركب القوة القائم، وهي إن لم تستطع أن تندمج مع أحد التضامنيات القائمة، فإنها مع الوقت خصوصاً في أجيالها اللاحقة تشكل جماعاتها التضامنية الجديدة، فتتشد مساواتها في حصص القوة مع التضامنيات الأخرى القائمة في المجتمع. وهي إن بدت طليئة *obedience* في أجيالها الأولى، فإن أجيالها اللاحقة، في سعيها لتحقيق مطالبها الاجتماعية والسياسية، وبفعل تنامي شعورها بقدر من التمييز أو اللامساواة في أوساطها، تنزع أن تكون متصلة، إن لم تكن أكثر شراسة في مواجهة الدولة-العائلة. ونتيجة لغياب أي نمط من سياسات الإدماج للأجيال الجديدة منها

في المجتمع، فإنها تحمل قدراً من الاتهامات السلبية نحو الدولة، كما نحو الفئات والأفراد والجماعات المرتبطة بالنظام أو المستفيدة منه، أو تلك التي تنزاد حصصها منه إلى حد كبير، هي جماعات يسهل ضبطها في أجيالها الأولى، لكن الانفلات يبدو كبيراً في أجيالها اللاحقة، وهي نتيجة لحالة الحصار المكاني والاجتماعي وربما الاقتصادي الذي تعيشه، يدفعها ذلك نحو تأسيس هوياتي خاص بها أو أن يتضخم لديها الشعور بخصوصيتها الهوياتية التي تشعر أنها مهددة على الدوام من مراكز القوة في المجتمع. وتحتل الهوياتية البدوية لسكان الدائري الرابع والخامس نموذجاً لذلك، كما يمثل النموذج الهوياتي الجديد أو ما يطلق عليه البعض "جماعة المجتسين" في البحرين وقطر... وغيره، نموذجاً آخر.^١ وفي العادة إن المكونات الأساسية الأخرى في المجتمع غالباً ما تنظر إليها على أنها جماعات جديدة أو أنها تمثل أحد الأدوات السياسية التي توظفها الدولة في صراعاتها الداخلية. وهي في أجيالها الجديدة تتسم بنقورها التعليمي واحتلالها الرتب الدنيا في السلم الوطني الحكومي، لكن برامح التعليم والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة قد حشنت أوضاع أجيالها الجديدة. مع الوقت، تدخل الجماعة الجديدة بحكم طبيعتها تشكلها الهوياتي في صراع مستمر أو معلن مع جماعتين التتين: صراع موجه نحو الدولة وتحديداً نحو الأفراد أو الفئات التي تعتقد أنها تنازلها العدا أو أنها تمارس نحوها قدراً من التمييز بفعل خصوصيتها الهوياتية القائم على أساس قبلي أو طائفي أو جهوي، وصراع آخر متجه نحو جماعات من خارج إطار الدولة لكنها مندمجة فيها بفعل تماهي مصالحها مع مصالح الدولة أو قرية منها أو منافعها من الدولة أكثر من الآخرين.

بمعنى آخر: هذه الجماعات تدخل في صور مختلفة من الصراع تتداخل فيها عناصر تقليدية قائمة على العائلة والقبيلة، والطائفة وأخرى قائمة على الطبقة والناحية الجهوية. وفي الغالب إن الصراع بين الجماعات المتنافسة يأخذ طابعاً هوياتياً فرعياً كان يكون محوره قليلاً أو طائفيًا وربما جهوياً. وهو صراع، كما يقول كارستن دو دريا *Carsten De Dreu*، ينشأ إما لاختلاف الأهداف أو الدوافع وأحياناً كصراع على

١ انظر عبد الله جناحي، "الجنس والطائفة الثالث"، ورقة مقدمة إلى "ثورة الجنس: مقاربة موضوعية للثأر والموت"، جمعية الاجتماعيين البحرينية، البحرين، ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وتستحوذها على الحكم في الأيام الأولى للثورة في مصر وتونس، وبفضل الانقلابات الذي باتت عليه الأجيال الجديدة منها، وذلك في أطوارها السياسية ونزوعها نحو ممارسة العنف لتحقيق أهدافها، قد أثارت السخايف من الأهداف السياسية غير المعلنة لها، الأمر الذي دفع نحو إبعادهم عن الواجهة السياسية في البحرين والكويت، وإلى اتخاذ إجراءات رادعة وأكثر شدة لنشاطهم في الإمارات العربية المتحدة، رغم احتضان قطر لهم، وتحديداً تلك القيادات والنخب القادمة إليها من البلاد العربية الأخرى. وهو احتضان ازدادت قوته بعد أحداث الربيع العربي ودخول الكثير من قيادات هذه التنظيمات في مصر وسوريا... وغيرها، إلى الشتات.

٣- العائلة والدولة: حالة من التصادم

هناك قدر من التداخل التام بين العائلة/مؤسسة الحكم والدولة قد يصل في بعض حالاته إلى قدر من التصادم يصعب فيه على الباحث الفصل بينهما، بمعنى أن أي فرد في العائلة قد يجد في نفسه سلطة أو تمثيلاً لها، كما أن محاورات بعض حكام المنطقة فرض سلطة الدولة قد واجه مقاومة شديدة من مراكز القوة داخل العائلة أو من بعض أفرادها. وتزخر مجتمعات المنطقة بالكثير من الأمثلة والحالات لمحاورات بعض أفراد العائلة مقاومة سلطة الدولة أو الخروج على هيبتها. من الناحية الأخرى يقود هذا التصادم إلى حقيقة أخرى: أي خلاف يندب داخل العائلة أو بين أفرادها الرئيسيين يقود بدوره إلى خلاف في الدولة، أو يجد قدرتها على فرض إرادتها أو يكون له تأثير في اتخاذ قراراتها. فالأطراف المتصارعة داخل العائلة لها مصالح وأتباع داخل الدولة كما داخل المجتمع، الأمر الذي يجعل أي خلاف فيما بينها انقساماً في الدولة كما في المجتمع.

كما أن أي معارضة للحكومة أو سياساتها، التي هي جزء من الدولة، قد تُرى في الحالتين على أنه تمرد على الحكم، أي معارضة للعائلة، كما هو خروج على الدولة، وقد يحسب أنه غياب للولاء السياسي للحكم أو انشقاق عنه. وهي في هذا ترفع أي

١ عبد العزيز الخطر، السوءية سورة دولة ومجتمع، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠، ص ٢٥٩.

موارد هي في الأصل شحيحه، ولما أن توزيعها لا يتم بالتساوي. وفي أي صراع بين جماعتين متنافستين، تتخلق نزعة الاستحواذ والخوف قدر ما من التساند الجماعي لديها في مواجهة الآخر. من هنا، تتحول الجماعة بفعل تساندها إلى كتلة في مواجهة الجماعة الأخرى المتصارعة معها أو في مواجهة الدولة. ويخفي هذا الفعل التساندي الخلافات الداخلية داخل الجماعة. وهو اتحاد قد لا يقوم بالضرورة على السكون الهوياتي، أي أنه تكتل لا يمثل وحدة الجماعة الهوياتية، بقدر ما يقوم على ميكانزمات نفسية تدفع نحو هذا الارتداد والاتحام والتشابك السلوكي الجماعي، خصوصاً عندما تنشر الجماعة أنها في خطر أو مستهدفة نتيجة لأصلها القبلي أو الإثني أو الديني والطائفي.

ورغم أن الدولة في الخليج لا تقوم على أيديولوجية محددة، كما هي الأنظمة العربية الأخرى في بلاد الشام والعراق وأفريقيا، فإن التوظيف الكبير للعاملين العرب في جهاز الدولة كمستشارين وفنيين، من ناحية، والتحالفات السابقة والحالية مع جماعات الإسلام السياسي العربي، كجماعات "الإخوان" والسلف، من ناحية أخرى، بدأ أنه مشكل لنوع من الأيديولوجيا التي تعمل هذه الجماعات عبر أجهزة الدولة على تحقيقه. من جهة ثانية، نتيجة لوجود آذان صاغية لحديثهم، فإنها تدفع نحو تشكل مواقف للنظام متأثرة بمواقفها هي، أي الجماعات الإسلامية المحلية من الدولة، الأخرى، كالاتجاهات المشككة في مواقف الجماعات الشيعية المحلية من الدولة، أو التخويف من خطورة تأثير الجماعات الليبرالية المحلية في الحكم لكونها جماعات قد تحمل اجتهادات إصلاحية لا تتسق مع مرامي السلطة.

وقد تشكلت اتجاهات ومواقف، قد تكون راسخة عند بعض قيادات العائلات الحاكمة في الخليج، حول أن جماعات "الإخوان المسلمون" والسلفية، بفعل طبيعتهم السياسية المحافظة وسلوكهم التقني، أقرب إلى النظام من الجماعات السياسية الأخرى النازعة نحو تحقيق قدر من الإصلاح السياسي في المجتمع الخليجي. وهي، أي جماعات "الإخوان" والسلف، نتيجة لطبيعتها الوظيفية ذات النزوع التقني، يسهل ضبطها ثم توجيهها وفق رؤى ومرام النظام، لكن صعود جماعات "الإخوان"

١ Cusson De Dreu, Social conflict within and between groups, Psychology Press, New York, 2014, p.5.

خلاف سياسي إلى مستوى الخلاف بين التضايفات المكونة للمجتمع أو إحداهما والحكم، أي أن يعطى هذا الخلاف بعداً طائفيًا أو قبيلاً أو إثنيًا. من هنا، لا تذهب الحلول المقترحة غالباً لهذا الصراع إلى جذر المشكلة الذي هو قد يكون سياسياً أو ذا أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وإنما ترى فيه صراعاً على الحكم أو طمعاً من إحدى تضايفات المجتمع فيه. حتى صراعات القوة بين الأطراف المختلفة داخل مؤسسة الحكم غالباً ما تحاول بعض أطرافه أن تحلب لها سنداً مجتمعياً في مواجهة الآخر، وغالباً ما يكون سنداً عائلياً، أي من داخل العائلة ذاتها أو العائلات التي تمثل امتداداً لها، أو تبحث عن سند قبلي، أي الاستناد بالقبائل التي تجد مؤسسات الحكم في بعضها قدراً من السند والدعم، أو تبحث عن سند في أوساط إحدى الطوائف أو الجاليات.

في هذا السياق، تقوم فكرة إدارة المجتمع على أنه شأن خاص بالدولة-العائلة، وقد توظف بعض أطرافه أو تياراته لتسهيل ذلك لكنه يبقى شأنًا خاصاً بها. وهي في ذلك قد تُشغل رموزاً من القبيلة أو العائلة أو الطائفة في واجهة الدولة وقياداتها، كما قد تنزع نحو توزيع بعض رموز التيار الليبرالي أو الإسلامي بأشكال بعض عناصره أو رموزه في السلطة، لكنها لا تترك لأي من هؤلاء حقاً في امتلاك تأثير انفرادي، أو أن يكون مستحوذاً على القضاء الذي هو جزء منه، أي أن يكون له تأثير في المجتمع أو قطاع منه بعيداً عن رغبة الدولة، أو أن يوظف القضاء العام في معاداتها. وهي في ذلك قادرة على تحجيمه وضبطه أو تأثيره أو تأثير دعوته عبر أدواتها القانونية والقضائية ومؤسساتها التشريعية والأمنية والإعلامية. ومن الناحية الأخرى، فإن الدولة-العائلة ذات قدرة على تحجيم أو احتواء تيارات الإسلام السياسي بفعل طبيعتها الدعائية ولربما من هنا، دخلت تيارات الإسلام السياسي الشيعي بفعل طبيعتها الدعائية ولربما ديمغرافية بعضها الآخر في صراع مع الدولة في بعض أقطار المنطقة، وتحديدًا في البحرين والكويت والسعودية. وهي تيارات يفعل مرجعيتها الدينية التي تلقى مع الكثير من الأحزاب الشيعية العراقية ومع "حزب الله" اللبناني ومع بعض الفصائل السياسية المنشدة في النظام الإيراني، فإنها اتهمت دوماً بتبعيتها لهذه القوى أو أنها أداة في يد النظام الإيراني بحركتها في عكس مصالح المنطقة أو ضد مصالح دولها

وشعبها ولربما جماعتها المباشرة.

الدولة بصورة أبوية في مراحل المبكرة، ولربما لا يزال كذلك في بعض حالات المنطقة قبل أن تأتي التحولات على بعض قطاعات الأجيال الجديدة، فإن الدولة قد لا تتساهل مع أي معارضة قد ترى فيها نوعاً من التهديد الوجودي لها. المجتمع يعرف قوة الدولة وهيبتها، فهي سلطة أبوية لكنها ليست ضعيفة أو متساهلة مع أي خروج عن الأعراف والتقاليد السياسية القائمة. من هنا، يواجه أي خروج لفظي أو فعل بحزم وصرامة^١.

وقد جرى العرف في الكثير من مجتمعات الخليج على أن يكون هناك توازن في القوة بين أطراف السلطة أو أجنحتها الداخلية. وهي تجعل القوة لا مركزية في بعض ظروفها وأحوالها، كما تصغي على قرارات الدولة الداخلية والخارجية قدراً من الحذر الذي يحميها من الانزلاق في قرارات تصف بالسرعة أو بالتصلب. كما أنها حالة كانت تعطي الأطراف الأخرى في الحكم هامشاً من القدرة على انتقاد مواقف أو سياسات الأطراف المشاركة في الحكم مباشرة، وهي في بعض حالاتها، رغم تعددية مراكز القرار فيها، فإنها تسمح أن يكون لأطرافها المختلفة حصة فيها. بمعنى آخر: لقد ساعد تعدد مراكز القوة والسلطة في بعض دول المنطقة، التي هي في الغالب متوزعة على أكثر من طرف أو جناح من أجنحة السلطة، في أن تُكسب الدولة قراراتها قدراً من الحذر والحيلة، وهي حالة رغم مثالها فإنها قد اكتسبت بعض أنظمة الحكم في المنطقة قدراً من التوازن في طريقة تعاملها مع الأمور السياسية الداخلية ومواقفها من الصراعات الإقليمية في المنطقة. وتشير تجارب المنطقة إلى أن التوسع نحو المركزية الأحادية داخل مؤسسة الحكم، وقد باتت عليه جل أقطار المنطقة، قاد إلى اهتزازات في علاقات الداخل كما علاقات الخارج، إذ أصبحت نزعة الانفرادية في بعض حالاتها إلى إدخال بعض مجتمعات المنطقة أو بعض أطرافها المركزية في قدر من نزاع القوة أخذ في بعض حالاته قدراً من العنانية الصريحة، وفي بعضها الآخر، بدأ صراعاً مستمراً بين أطرافها، أو قاد إلى الدخول في صراعات إقليمية منهكة للقوة

١ المصدر السابق، ص. ٧٦٨.

الاقتصادية والسياسية لبعض مجتمعات المنطقة، وإلى أن تلعب بعض دول المنطقة أدواراً إقليمية تتجاوز حدود الإقليم كما تتجاوز إمكاناتها البشرية والجيوسياسية، وإن كانت تلتقي مع بعض قدراتها الاقتصادية.

خلاصة القول هنا: العائلة والقبيلة من ناحية، والطائفة من ناحية أخرى، رغم التغيرات التي أصابت وظائفها التقليدية، ورغم التحولات التي جاءت على مجتمعات الخليج خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، فإن سلطتها على أفرادها لا تزال قائمة، وهي مؤسسات تبدو في بعض الأحيان التي يتعرض فيها النظام للتهديد الداخلي أو الخارجي، أو تعرض إحدى تضامياته للتهديد، أقوى مما يعتقد البعض، بل تبدو أحياناً كأنها مؤسسات فوق مؤسسة الدولة، أو المؤسسات الفعالة والمؤثرة في الدولة والمجتمع. بتعبير آخر: إن الدولة في مجتمعات الخليج، ونتيجة لتباطئ بنائها المؤسسي والثقافي، تبدو انمكاساً لمصفوفة التحالفات القائمة بين التضامنيات في المجتمع، بعضها أو إحداها من ناحية، ومؤسسة الحكم من ناحية أخرى، بل يمكن القول إن هذا التحالف أو هذا التوافق بينهما يمثل العصب الأساسي الذي يحافظ على كيان الدولة والمجتمع، وأي اهتزاز أو صراع بين هذه التضامنيات يشكله القائم في بعض مناطق الجوار الجغرافي (العراق وسوريا واليمن)، أو بين إحداها ومؤسسة الحكم، يعني اهتزاز أو انهيار الدولة أو عجزها عن أداء وظائفها، بل قد ينظر له على أنه نيل من شرعيتها القائمة في الأساس على هذا التحالف أو الترابط التضامني.^١

وقد يفسر كل ما سبق في ضوء حقيقة أن التحولات الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها المنطقة لم تلحقها تحولات جذرية في الثقافة السياسية الحاكمة لمظومتها السياسية، إذ سعى البناء السياسي نحو الاحتفاظ بكيونه واستقلاليته عن مجمل التحولات التي جاءت على الأنساق الأخرى. وهي استقلالية قد تكون منحه إياها العزلة الجغرافية للمنطقة لتفترات تاريخية سابقة لاكتشاف النفط، وهاشيتها في التاريخ السياسي العربي، ولخبرتها الكولونيالية التي فرضت عليها أن تكون بعيدة، بحكم طبيعتها القبلية والسياسية، عن تجاذبات وصراعات السياسة العربية المعاصرة. بل يمكن القول إن قدرة النظام الخليجي على تقديم مصفوفة من الخدمات النوعية ضمن سياسات دولة

١. انظر: باقر النجار، الديموقراطية العنيفة في الخليج العربي، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٨، ص. ٤٥.

الرفاه في الحقب السابقة، أعطت البناء قدراً من الثبات والاستقرار السياسي استطاع النظام بها أن يتجاوز كل الأعاصير التي مرت على الإقليم العربي منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الآن. ولا بد من الإشارة إلى أن محاولات الإقليم تجاوز الاهتزازات التي أبرزها ما سمي الربيع العربي في الأقاليم العربية المحيطة به قادت إلى مجموعة من الإجراءات الأمنية المشددة في بعض دول الإقليم وإلى مصفوفة من الخدمات والإجراءات الأخرى السياسية والاجتماعية وإلى عطايا استطاعت المنطقة في بعضها أو كلها، ولو مؤقتاً، تجاوز بعض التحديات السياسية التي كان من أبرزها مطالبات الإصلاح السياسي وتهديدات الإسلام السياسي. وهي حلول تبقى في اعتقادي وقتية، ويتطلب تجاوزها، أي التحديات، البحث في القدرة على ابتداع الحلول الاستباقية، وهي سياسية أكثر منها أمنية، وتستطيع بها المنطقة أن تمتص جزءاً مهماً من مطالبات الإصلاح على المدى المتوسط إن لم يكن البعيد. كما يتطلب ذلك تبني سياسات للإدماج الاجتماعي لكل مكونات المجتمع، تتجاوز بها حالة الصدع الذي أحدثته الانفلات الهوياتي في المنطقة العربية.

٤- ما استقرت فيه طبيعة الدولة

ويمكن هنا إبراز أهم الخصائص التي تنسم بها الدولة في الخليج:

أولاً: إنها دولة في طور تشكيل هياكلها التنظيمية والدستورية، وهي في آليات اتخاذ القرارات فيها قد لا تنسب في جليها إلى المؤسساتية الحديثة، رغم أن بعضها قد قطع شوطاً في هذا الطريق. فالشيخ أو الأمير أو رئيس الدولة يبقى مركز السلطة وهو في هذا يجمع في يديه جميع السلطات. وهي سلطة قد تكون مطلقة في بعض الأقاليم لكنها قد تكون في بعضها الآخر محدودة بنصوص دستورية أو أعراف أو أنساق اجتماعية أو ثقافية، وهي في هذا تشبه بعض الشيء في بعض حالاتها سلطة رب الأسرة في الأسرة التقليدية. وهي حالة لا تسودها القطعية بعد الخصام مع المجتمع أو بعض مكوناته، أي أنها حالة، رغم سلطة البعض التي قد تكون مطلقة، فإنها تجعل التصالح بعد الخصام أمراً ممكناً. بمعنى آخر: هي سلطة يمكن وفق أعرافها تجاوز قراراتها

منافسة بالكامل للسياسات الغربية، فإن سياساتها وقراراتها الداخلية تفرسها رزاهها الخاصة والمستقلة، وإن كانت في بعض الأحيان تخضع لضغوط تمارسها عليها الدول الغربية أو المنظمات الحقوقية العالمية، الأمر الذي يفرض على هذه الدول قدرًا من التكيف والتغيير، وهو تغيير قد لا يصيب أحيانًا إلا جانبًا بسيطًا من المشكلة. فمثلاً مارست الدول الغربية والدول المصدرة للعمالة والمنظمات الحقوقية الدولية كـ "منظمة مراقبة حقوق الإنسان" و "منظمة العفو الدولية" ضغوطًا مباشرة لإلغاء نظام الكفالة وما تعرض له عمال الرتب الدنيا بمن فيهم خدم المنازل من استقلال، لكن يأمن هذه الدول لم يقدم على إلغاء نظام الكفالة بالكامل، بقدر ما أدخل عليه قدرًا من التحسينات أو تغيير بعض شروطه. كما أن القضايا والمشكلات المتعلقة بالحرمان السياسية وسجناء الرأي وحقوق الأقليات الإثنية والدينية من المواضيع التي تعرض بسببها دول المنطقة لضغوط خارجية، لكن ذلك لم يمنعها من التعامل مع هذه المواضيع من منظورها الخاص، وأن تكيف في بعض الحالات لضغوط الخارج كإيقاف تنفيذ بعض أحكام القضاء أو إطلاق سراح بعض سجناء الرأي... وغيرها، أو أن تمتنع عن كل ذلك وتنفذ حكمها أو إرادتها الخاصة. كما أن حجم وقوة هذا الضغط قد يختلف وفق حجم الدولة وموقعها الاقتصادي العالمي.

ويبقى القول إن دول المنطقة، في عمومها، وإبان ما سمي الحراك البحريني والعراقي في مطلع عام ٢٠١١، وقفت بقوة أمام بعض المقررات الأميريّة كحلول للحالة البحرينية، إذ وجدت فيها هذه الدول أنها مضرّة بالبناء الذي يتشكل وفقه نسق القوة القائم بل مهدد لسلطانها التقليدي في دولها. وقد يتخلل سابقة قد تتكرر في مجتمعات أخرى في المنطقة، ومن ذلك عندما أبدت السلطات البحرينية في السابح من تموز/ يوليو ٢٠١٤ توماس مالينوفسكي، وهو مساعد وزير الخارجية الأميريّة لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل عن النمامة، بدعوى تدخله في في شؤونها الداخلية. وهو قرار بدت فيه الاعتبارات الداخلية دافعة نحو اتخاذ قرارات في مواجهة توجهات أو سياسات لدول حليفة وقوة عظمى. وهي حقائق لا تنكس الاعتقاد السائد عند البعض في أن المجتمعات أو الثقافات التقليدية أو الصغيرة فاقدة لأي نوع من أنواع القوة فقط لأن هيكلها السياسية تقوم على معطيات علاقات القوة

أو قرارات مؤسساتها القائمة كتجاوز بعض أحكام القضاء أو إطلاق سراح بعض السجناء أو وقف تنفيذ حكم للإعدام... وغيرها من الإجراءات، عبر عرف التراضي الذي يحفظ للسلطة هيبتها وتسيدها مقابل الآخر. وهي حالة تقوم على فكرة الإرضاء بمنطقها التراتبي القائم في المجتمع أكثر من فكرة التفاهم في إطارها المؤسساتي القائم على الفصل بين السلطات أو التنازل المتبادل COMPROMISE. وهي حالة ترفض منطق القرض أو الإلزام على تبني حلول تلعب بها بعيداً عن الممكن وتحديدًا في أطرها السياسية المتعلقة في استمرارية وجود العائلة على رأس السلطة والمجتمع. وفي حجم سلطتها التي قد تكون في بعض حالاتها مطلقة على الدولة والمجتمع. وهي استمرارية تنطلق من شرعيتها التاريخية التقليدية ولربما القبلية رغم قبول بعضها ببعض الحسيات والتعديلات الدستورية الحديثة. لا تزال فكرة أن الحاكم (الشيخ) معتل عن كل المجتمع وهو في هذا أب للجميع قائمة ومؤثرة في الطريقة التي تدبر بها الدولة علاقتها بالمجتمع، وتعاقب الأجيال ومسرات الحدالة الكثيرة التي حولها لم تتغير واقع أمرها السياسي كثيرًا. وهي تسهل لمن يستطيع الوصول إليها أموره وتقتضي حاجته، بل حتى القائلون والداعون ولربما المطالبون من بعض أفراد المجتمع بالإمارة أو الملكية الدستورية بطرق أو أبوابها كلما مرت بهم ضائقة أو متاعب مع السلطة أو بعض أجهزتها أو كالمريض يطلب علاجه في الخارج، أو مروا بضائقة استجدوا فيها برأس الدولة أو أحد رموزها المؤثرين.

ثانيًا: الدولة في الخليج سواء أكانت إبان مرحلة المشيخة أو الإمارة أو الدولة الحديثة، وبخلاف الرأي الشائع كانت تمتنع بقدر من الاستقلالية AUTONOMOUS في إدارة شؤونها الداخلية بعيداً عن الشيء عن القوى الدولية المرتبطة بحياتها أو بعض القوى الإقليمية المتحالفة معها أو المؤثرة فيها. فالسياسة القائمة على استمرارية الأوضاع القائمة qua status التي كانت تبناها بريطانيا إبان الحقبة الكولونيالية وكذلك القوة المالية التي عرفها دول المنطقة في المرحلة اللاحقة لحقبة السبعينيات من القرن الماضي عززت هامش الاستقلالية في إدارة الشأن الداخلي في هذه المجتمعات. وإذا ما كانت سياساتها وأدوارها الخارجية قد تأثرت بمصالحها وعلاقتها بدول الإقليم والعالم، بل إنها بفعل تنفصلها في النظام الاقتصادي العالمي قد لا تتبنى سياسات

عن تطبيق حد الجدل على داية الحقوق المدنية السعودي رائف بدوي كان في بعضه تهيئة للحملة الضاغطة في الداخل لإطلاق سراحه، التي تزامنت مع حملة دولية، رغم الحملة الداخلية التي قادتها بعض قيادات القوى الدينية السعودية للمطالبة بتوقيع الحد عليه. وليس خفياً أن بعض هذه الحملات والدعوات المتعلقة ببعض القضايا الاجتماعية أو السياسية المحلية قد لا تخطر من التوجيه وليست في جملها متعمدة التنظيم.

رابعاً: إن السال النفطي لم يعط فحسب هذه الدول قوة في إعادة تشكيل نسجها الاجتماعي الداخلي: حضر مقاليل بدو ووريف، وسنة مقاليل شيعة، وعرب مقاليل هولة أو عرب مقاليل عجم أو أعاجم وليرالين مقاليل إسلاميين أو مواطنين مقاليل أجانب أو وافدين... إنما ساعد أيضاً على إدارة المنافسة والصراع فيما بينها أو تحييد جماعاته أو تشكيلها إحداهما في مواجهة الأخرى. وهي قوة امتد تأثيرها حتى الحوار العربي بل يمكن القول إن نوعاً من الهندسة الاجتماعية في عموم المنطقة العربية قد تشكل بفعل السال النفطي^١. ويكفي القول إن امتلاك دول المنطقة أهم فضائيتين عربيتين، "الجزيرة" و"العربية"، وأهم صحيفتين تصدران في المنطقة، الحياة والشرق الأوسط، قد مكّنها من أن تؤثر إلى حد كبير في التوجهات الأهلية والرسمية للمجتمعات العربية الأخرى.

خامساً: يحل الدين في بعض أقطار المنطقة المكانة المؤثرة في السياق السياسي، والكثير من الدراسات قد ركزت على الدور السياسي الذي لعبته الحركة الوهابية في النظام السياسي السعودي، في أنها قد أصبحت مع الوقت الأيديولوجية التي أقيمت وفقها الشريعة السياسية، ويبدو أنها الآن تشكل عينا بات النظام يستشرقله على سياساته في الداخل والخارج رغم أدوارها الوطنية المهمة في صراعات الداخل والخارج.

من الناحية الأخرى إن مركزية الخطاب الديني كأداة اجتماعية مهمة للشريعة السياسية قد أعطى السلطات مثلاً في المملكة العربية السعودية قضاءاً تؤسس فيه الأدوار التي يمكن أن يلعبها الدين أو رجالاته عبر خلق جهاز بيروقراطي ذي مراتب

١ Adam Hanih, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*, Palgrave Macmillan, New York, 2011.

التقليدية. فالمجتمعات التقليدية أو تلك البعيدة عن السمات الحديثة في هيكلها السياسية، أو تلك التي لا تزال في طور التحول والتي لا تزال علاقات أنساقها السياسية والاجتماعية قائمة على الترابط القبلي أو القرابي أو الديني، تتمتع كذلك بأنماط من ممارسة القوة في علاقاتها مع مجتمع الداخل، أي في علاقاتها الصورية بمجتمعها، كما في علاقاتها الخارجية^١.

بالإضافة إلى ذلك، كان موضوع الحقوق السياسية للمرأة أحد المواضيع التي خضعت بسببها بعض دول المنطقة في المرحلة السابقة لضغوط خارجية، وهو موضوع تجاوزته جل دول المنطقة بإعطاء المرأة حقراً سياسياً مساوياً للرجل في الانتخابات المحلية والبرلمانية، وحضورها الجزئي في مراكز متقدمة في أجهزة الدولة وإداراتها. وتبقى الصيغ التي خرجت بها دول المنطقة من إدماج المرأة في العملية السياسية وتمكينها اقتصادياً صيغاً تكيفية تأخذ في اعتبارها الطبيعة المحافظة لمجتمعاتها المحلية والخشية من ردود فعل مؤسساتها الدينية الرسمية وغير الرسمية، التي تنقسم في عمومها بالمحافظة، بل في بعضها الآخر بالشدد.

ثالثاً: إن طبيعة علاقات الدولة-العائلة بالمجتمع لم تكن دائماً ناهب في اتجاه واحد، أي علاقات الأمر والتلقي، فهي علاقة كان للمجتمع تأثير فيها سواء أكان ذلك في بعض قراراتها أم في طريقة تعامل الدولة مع بعض شؤون المجتمع. وبأي هذا التأثير من قول في مجلس في حضور الشيخ الحاكم أو المسؤول أو على شكل حديث في إذاعة أو تلفاز محلي أو مقالة أو تعليق في صحيفة محلية أو من مقطع "يوتيوب" على وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة. وهي وسائل تساعد أحياناً لتعديل قرار أو التراجع عنه أو تجميده أو بالعدل عن إصداره، بل باتت وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة وسيلة مهمة من وسائل ممارسة الضغط على الدولة أو مؤسساتها. ولربما كانت إقالة الملك سلمان بن عبد العزيز رئيس المراسم الملكية في الديوان الملكي من منصبه بعد أن انتشر مقطع لضربه أحد الصحافيين، خلال حفل استقبال الملك سلمان العزيز نظيره المغربي محمد السادس في الرابع من أيار/مايو ٢٠١٥، حادثة هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة العربية السعودية. ويكفي القول إن التراجع

١ Pierre Clastres, *Op cit* p.22.

تنتشر فيها كل أقطار المنطقة بطريقة أو بأخرى. وللدولة هويتها التي تكسبها من أيديولوجية أو عقيدة سياسية أو دينية أو إثنية أو قبلية تأتي إليها من الداخل أو الخارج أو تصنعها لنفسها.

سابقاً وأخيراً: يتسم عمل الدول نتيجة لطبيعتها الهراركية وثقافتها الاجتماعية بأنه ضد أي تطور في عملها المؤسساتي. وهي نتيجة لطبيعة مركزية السلطة القائمة فيها حيث تبني في أوساط مؤسساتها الحديثة أو العالَمين فيها أو داخل المجتمع نوعاً من الثقافة أو النزعة السلبية الراضية للعمل المؤسساتي. من هنا، بدت عملية تجاوز الهياكل الإدارية والقانونية القائمة، التي تتم أحياناً من داخل هذه المؤسسات عبر أصحاب الرتب السياسية أو الوظيفية العليا، أو بقوة من أعلى مراتب الدولة، في نزعة يلجأ إليها الفرد، أو الجماعة، لتحقيق منافعة أو للبية مصالحه أو للتخفيف عن بعض مطالبه.

ومستويات قرار مختلفة، يأتي على رأسها "هيئة كبار العلماء" التي تشكلها السلطات السياسية، أو تنخبها أو تنحى بعض أعضائها أيضاً. وتمنع هذه الخطرات أن يؤثر في تشكيل هذه الهيئة أو بعض أعضائها جماعة سياسية مناهضة أو غيرها في أوقات القلاقل والأزمات، بل إن أي موقف لأي عضو فيها يبدو مناقضاً للتوجهات السياسية الرسمية قد يدفع نحو تنحيته والاستغناء عن خدماته.^١

مع ذلك، تلعب المؤسسة الدينية أدواراً قد تبدو ذات ثقل أقل في المجتمعات الخليجية الأخرى. قد تملأ أدوار بعضها وقت الحاجة وقد تنخفض في أوقات أخرى. وحاولت بعض أقطار المنطقة أن تدمج بعض ممثلي جماعات الإسلام السياسي المحلي، السني والشيوعي، كـ "الإخوان" والسلف وبعض المعتاطفين أو المندمجين مع "حزب الدعوة" الشيعي ضمن مؤسسات الدولة. وقد يفسر هذا جزءاً من الركون إلى أمان موقف الجماعات الإسلامية وتحديد "الإخوان" والسلف لدى مؤسسة الحكم رغم بعض حالات الجفاء والبلد التي قد تمر بها أحياناً علاقتها.

وما يجب التذكير به هنا أن الدين يبقى في المجتمعات العربية عامة، رغم توظيفات الدولة السياسية له، ذا طبيعة استقلالية في علاقته بالمغتربات الأخرى، لأن قدرة الدولة على التحكم في مخرجاته أو السيطرة على موجهاته لا تبقى مطلقة في كل الأحيان. وقد تستطیع الدولة تحقيق السيطرة الإعلامية بل احتكار المسألة الإعلامية برمتها، حتى في أوضاعنا الحالية، أو السيطرة على المدخلات التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة أو التحكم بالمسألة المالية عبر قناتها المختلفة لكنها تبقى محدودة القدرة على التحكم في الدين نتيجة لطبيعته المستقلة ومجاله النوعي. وهذا يفسر انفلات قدرة الدولة على التحكم في الأجيال الجديدة للجماعات الإسلامية، بل القدرة على التحكم بالخطاب الديني الداخلي لها، الذي في بعضه قد يكون نتاجاً للتعليم الديني الحكومي أو نتاجاً لبرامجها الدينية في وسائلها الإعلامية الرسمية، بل إنه في الكثير من الحالات يثمر بعض شخصيات المؤسسة الدينية على الحكم أو بعض سياساته.^٢ سادساً: للدولة في منطقة الخليج هويتها القبلية أو الدينية أو كلاتهما، وهي هوية

1 Bernard Haykal, *Saudi Arabia in Transition*, Princeton University, New Jersey, 2015, p.66.

٢ المصدر السابق.